مجلة المستقبل للدراسات القانونية و السياسية ISSN : 2543-3865
المجلد: 05 العدد: 02 السنة 2021 ص.65-86.

تاريخ الإرسال: 2021/09/08 تاريخ القبول:2021/11/22

حماية الأمن البيئي في إطار التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تحليلية -

Security Environmental protection at the framework of sustainable development in Algeria – Topic analysis-.

د. بونيف سامي محمد*[1]، بختي ماجدة[2]

[1]جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، الايميل :bounif.samimohamed@univ-alger3.dz

[2]جامعة بسكرة (الجزائر)، الايميل : bakhti_joja@hotmail.fr

الملخص:

يعد موضوع التنمية المستدامة وتأثيرها على البيئية من المواضيع التي لاقت اهتمام العديد من الدول في الآونة الأخيرة من خلال السعي إلى تجسيد هذا المفهوم بمختلف أبعاده وهو يعتبر هدفا لكل دراسة ، والجزائر من جملة الدول التي سعت للاهتمام بهذا الجانب ، حيث واجهت عدة صعوبات في تهيئة الإقليم بما يتناسب مع متطلبات التنمية سواء القصيرة المدى أو المتوسطة و حتى الطويلة المدى ، و ترتبط بمدى تقبل الإقليم بالأساس لهذه التهيئة ، و عليه فإن موضوع الأمن البيئي في الجزائر يرتبط بواقع عملية التنمية بكل دلالاتها ، وتهدف هذه الدراسة لتحديد إشكالية موائمة عملية التنمية بمدى تحقيق الأمن البيئي في الجزائر، والذي يعبر عن محاولات لإحتواء التهديدات البيئية وجدل الإنتقال نحو التنمية المستدامة بما يتوافق مع المتطلبات البيئة ، و ربما يمكن القول أن مسألة هذه الدراسة تتعلق بتحديد ثنائية أثر التنمية المستدامة على البيئة من جهة ، و أثر البيئة على مخططات التنمية المستدامة في الجزائر من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الأمن ; التنمية المستدامة ; التهديدات البيئة ; الأمن البيئي ; آليات المواجهة.

Abstract:
The topic of sustainable development and its impact on the environment is one of the topics that have attracted the attention of many countries in recent times by seeking to embody this concept in its various dimensions, which is considered a goal for every study, and Algeria is among the countries that sought to pay attention to this aspect, as it faced several difficulties in preparing the region In proportion to the requirements of development, whether short, medium, or even long-term, and related to the extent to which the region basically accepts this setting, and accordingly, the issue of environmental security in Algeria is related to the reality of the development process with all its connotations, and this study aims to determine the problematic of harmonizing the development process with the extent of achieving security The environment in Algeria, which expresses attempts to contain environmental threats and the controversy of the transition towards sustainable development in line with environmental requirements, and perhaps it can be said that the issue of this study is related to determining the duality of the impact of sustainable development on the environment on the one side, and the impact of the environment on sustainable development plans in Algeria On the other side.
Keywords: Security; Sustainable development; Environmental threats; Environmental security; Mechanisms of confrontation.

*المؤلف المرسل : د. بونيف سامي محمد ، الايميل :bounif.samimohamed@univ-alger3.dz

مقدمة :

تعد مسألة البيئة أحد أهم تلك المعايير المؤثرة على معطيات الأمن ، و قد تم طرحها مؤخرا على إثر إشكالية المزاوجة بين ماتقوم به الدولة من إجراءات لضمان سيرورتها و تطورها و ما ينجر عنه من آثار على محيطها الجغرافيا و ماحوله .

ولا تزال مسألة ما تواجهه الدول من تحديات بيئية ترهن مساعيها للتنمية المستدامة ، بالأخص تلك الدول التي لاتزال تتدرج في مجالات الإستخدام الأمثل لمواردها دون الإضرار بإقليمها ، وتعرف الجزائر على غرار هذه الدول بعض الإشكالات في هذا المجال ، و ظهرت جذور الإصطدام بين الواقع و التنظير في مسألة "الإستغلال الاقتصادي" للموارد الطبيعية في مواجهة تداعيات الجوانب البيئية ، و هو ما عجل بظهور إشكاليات بيئية أثرت على مسألة هذا الإستغلال في حد ذاته مما يدفع بضرورات أخرى تتعلق بالأمن البيئي وترتبط بجوهر إهتمامات السياسة التنموية الجزائرية.

أهمية الدراسة : تبرز أهمية الدراسى في مسألة التلازم بين تنامي الأمن الإنساني و الأمن البيئي في الساحة الدولية حاليا بمساعدة جملة من الصعوبات الداخلية التي ظهرت على الساحة المحلية، وتتعلق بالأساس بسلوكيات رسمية و غير رسمية تهدد الأمن البيئي، مما أدى لطرح إشكاليات كبرى لدى الدول النامية و من بينها الجزائر ، و هذا الإتجاه الجديد ساهم في الدفع بمجموعة من التشريعات و الإجراءات التي تضع البعد البيئي كأحد أهم محاور التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة في شقين أولهما تحديد أهم إشكاليات الممارسة و التشريع في مجال الأمن البيئي في الجزائر ، و ذلك عبر التطرق للإجراءات التي تمت و كذا واقع الممارسة على أرض الواقع و ذلك بتحديد التحديات البيئية الموجودة فعليا و أسبابها ، أما في الشطر الثاني فيهدف للمعايرة بين مدى موائمة برامج التنمية المستدامة و مسائل حماية الأمن البيئي ، بالأخص تلك المتعلقة بتهيئة الإقليم و إستغلال الموارد الطبيعية .

إشكالية الدراسة : تأسيسا لما سبق فإن تساؤلات الدراسة بتشعبها يمكن أن تفضي لإشكالية مهمة تتمحور حول طبيعة العلاقة بين الأمن البيئي و التنمية المستدامة في الجزائر يمكن صياغتها في الآتي :

– هل واقع برامج التنمية المستدامة يعكس نوع من الملائمة مع مسائل الأمن البيئي في الجزائر ؟

فرضية الدراسة :

– كلما تعلقت برامج ملائمة التنمية المستدامة بالبعد البيئي بالعائدات الربحية الأنية كلما إتجهت الدولة للإهتمام بهذه العلاقة .

منهجية الدراسة: تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لإستقصاء الأطروحات المتعلقة بالأمن البيئي و علاقته بالأمن الإنساني و كذا التنمية المستدامة في إطارها النظري ، بالإعتماد على أداة التحليل لتفكيك و تركيب المفاهيم و مدى مطابقتها بجانب الممارسة الفعلية .

المحور الأول : الربط المفاهيمي بين التنمية المستدامة و الأمن البيئي.

أولا : تعريف التنمية المستدامة.

تعددت التعريفات التي قدمها الدارسون لمفهوم التنمية عموما ، و يعود هذا بالأساس لإختلاف مدارسهم و الدائرة المحورية التي ستند لها كل باحث ، و لعل أغلبهم يجتمعون في نقطة محورية هي أن هذا المصطلح يدل على أنها عملية الإنتقال المخطط و المنظم من وضع قائم لوضع آخر يفترض أنه الأفضل .[1]

و قد تطور مفهوم التنمية في العقود الستة الأخيرة حتى أصبح النظر للتنمية على عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر ، و يتجاوز هذا المفهوم الحديث المفاهيم الكلاسيكية للتنمية بوصفها نمو الناتج القومي أو الإجمالي ، و حتى زيادة متوسط دخل الفرد أو التصنيع و التقدم التقني ، و رغم ضرورة هذه المؤشرات كزيادة الناتج القومي الإجمالي و زيادة متوسط الدخل ، إلا أن التنمية تعتمد على اعتبارات أخرى مثل الأوضاع البيئية و الاجتماعية و علاقات القوة التي تسمح بالتمتع الحقيقي بقطاع الخدمات و حتى ممارسة الحقوق المدنية و السياسية .[2]

و على إعتبار أن التنمية مفهوم متطور فإنه إرتبط في الوقت الحالي ببعد أوسع ، فقد إتخذ اتجاهات استراتيجية لتنتج ما يدعى بالتنمية المستدامة ، و التي إكتسبت العناصر التاريخية و الخصائص المكتسبة من تجارب التنمية السابقة و ذلك بالاستناد لعملية التنمية ، و على الرغم من وجود عدة تعريفات فإن التعريف الأكثر إستخداما هو التعريف الذي أتت به لجنة بروتلاند ، و الذي يفترض أن التنمية المستدامة تدل على أهمية الإنصاف في المحافظة على حقوق الأجيال الحالية و القادمة ، و التي تميزها عن مفهوم التنمية التقليدية و التي تسعى أيضا لاستيعاب العوامل الخارجية للتدهور البيئي بهدف الاستقرار الطويل للإقتصاد و البيئة [3]، و يؤكد على هذا التعريف الأمين العام للأمم المتحدة الذي أشار في تقريره سنة 2005 م عن التنمية المستدامة أن الدول و

مؤسساتها الجماعية يتعين عليها تواكب التقدم في مجالات الأمن و التنمية وحقوق الإنسان ، فلا تنمية بدون أمن و لا أمن بدون تنمية .[4]

و تقوم التنمية المستدامة على عدة أسس أبرزها الإستمرارية التي تعكس عملية مستمرة لا تتوقف ، و التوازن الذي ينطلق من ضرورة تحقيق هذا التوازن بين عناصر التنمية ، و كذا عنصر الشمولية و المشاركة التي تعكس شمولية عملية التخطيط الكلي للعناصر و طبيعة توافر كل الطاقات و الجهود الكاملة ، و أخيرا التدرج و المرونة بنحو تدرج العملية و مرونة عناصرها .[5]

ثانيا : البيئة و متغيرات مفاهيم الأمن.

بداية مفهوم الأمن يدل على صفة متلازمة مع النفس البشرية بعيدا عن كل التطورات التي شهدها المفهوم في مختلف الحقب الزمنية المختلفة ، فهو يحمل في ثناياه كل معاني عدم الخيانة و كل ما يدل على الطمأنينة و عدم الخوف سواء لغة و قد يتحمل أكثر من هذا إصطلاحيا ، أما في اللغات اللاتينية فبالنسبة للإنجليزية فيشير قاموس أوكسفورد للفظ **Security** الدال على حالة عدم الإحساس بالتهديد و القلق بالتالي فهو شعور داخل الفرد و الجماعة لحالة الطمأنينة من كل الأخطار الممكنة [6]

ولقد تعددت التصورات والأطروحات حول مفهوم الأمن ، كما تعددت مرجعيات تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم و ثابت بل لا بد من إعادة تعريفه كلما تعرض للتهديد وهذا الاختلاف نابع من البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا ، وفي هذا الصدد يعرف **ميكائيل ديلون Michael Dillon** يعرف الامن على انه مفهوم مزدوج إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر لكن أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره.[7] يقول **كينيث والتز Kenneth Waltz** في كتابه

السياسة الدولية بهذا الصدد إن الأمن هو الهدف الأسمى للدول، وعندما يكون بقاء واستمرار الدول مضموناً فإن هذه الأخيرة ستبحث عن أهداف أخرى كالهدوء والربح[8].

ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه **"روبرت مكنمارا"** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن".. حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل. [9]

و قد عرف مفهوم الأمن تطور تاريخيا كغيره من المفاهيم الدولية ، فبعد أن كان يرتبط أساسا بما يهدد الدولة ككيان موحد في مواجهة الوحدات الأخرى ، فقد كانت المخاوف جل المخاوف في القهر على يد قوة أجنبية معادية مايفترض إجراءات عسكرية واسعة ، و مع نهاية الحرب الباردة برزت مفاهيم جديدة تماشيا مع التهديدات الجديدة في الأفق ، فقد شهدت هذه الفترة الإنتقالية إعادة صياغة المفهوم حيث تم فرض واقع جديد بعيدا عن مركزية الدولة ، و على إثر ذلك برز نوع جديد من المخاطر التي عرفت وتيرة متزايدة الإنتشار، و في السياق المتصل فإن مسألة الامن المتعدد الحالي أوجبت منطق الإنفصال و الإتصال بين التحديات و التهديدات ، فلا يمكن الفصل بين التهديدات المختلفة من جهة ، و تفرض تحديات منفصلة من جهة أخرى ، و لعل مسألة المتغيرات الطبيعية أصبحت تطغى بشدة على مسائل الأمن و أبرزها مفاهيم الأمن البيئي .

إن البيئة بالنسبة للإنسان عنصر حيوي يتيح له بعدي الإستمرار و الاستقرار، فهي الوعاء الذي يحويه و يحتويه و هو ما يجعلها في صدارة إهتمامات الدول ، بحيث لا ينفصل أمنها على أمن الدولة ككل ، و تعرف البيئة الوسط أو المجال الذي يعيش فيه

الإنسان فيتأثر و يؤثر عليه و تشير في اللغة الفرنسية **Environnement** و التي تدل عامة على المجال الطبيعي و الظروف المحيطة به ، أما في الإنجليزية فيوجد لفظ **Environment** و الذي يشير لنفس الدلالة [10].

يقدم **كلاوس تويفر** المدير التنفيذي السابق لبرنامج الأمم المتحدة أبسط تعريف للأمن البيئي حيث يقول أنه أبسط سياسة لنزع السلاح في المستقبل ، و قد برز هذا المفهوم في إطار النقاش حول إعادة النظر في مصطلح الأمن ، حيث برز إتجاهين الأول على أنه جزء من التهديدات الجديدة غير التقليدية ، و التي تدل عن حالة من إستنزاف الموارد الطبيعية و تفشي الأمراض والإحتباس الحراري ، و كذا واقع النمو غير المتوازن للسكان ، أما الإتجاه الثاني فيعتبرها أحد أبعاد الأمن القومي و التي تتعلق بكل ما يهدد مسار الدولة ، فالتدهور البيئي أحد تهديدات الأمن القومي و من بين معايير الأمن العالمي .[11]

ثالثا : جدل أمن التنمية أم تنمية الأمن في مواجهة معطيات البيئة.

ربط كل من آموس جوردن **Amos Gordon** و وليام تايلور **William Taylor** بين الأمن و التنمية بكل مقوماتها المادية و المعنوية ، إذ يتم الإشارة لأن المفهوم الضيق للأمن كان يرتبط بالحماية المادية للدولة و إقليمها ، أما المفهوم الواسع فيشير لماهو أكثر من ذلك فيتضمن حماية المصالح الاقتصادية و السياسية و المعنوية للدولة و ضد كل ما يتهدد وجود و بقائها .

و قد تناول روبرت ماكنمارا **Robert Macnamara** العلاقة بين التنمية و الأمن ، تطرق لهذا في كتابه بعنوان" جوهر الأمن " أن الأمن هو التنمية ، فيرى أن الأمن القومي يتعدى القوة العسكرية بل يرتبط بمدى ثبات نماذج التنمية ، و هو ما يجعله يغيب

إذ إنعدمت [12]، و لعل الإرتباط الوظيفي بين الأمن و التنمية شديد في علاقته الكلاسيكية ، و تزداد حدته في المفاهيم الحالية للتنمية المستدامة و التي ترتبط بقيم أبعد من تلك الموجودة في مفاهيم التنمية التقليدية .

و قد حظيت العلاقة بين التنمية المستدامة و الأمن البيئي بإهتمام كبير لدى الدارسين ، فقد إتجه أغلبهم على التركيز على الفرد المؤثر كمعطى أساسي للتحليل فكل من الأمن البيئي و التنمية المستدامة تعتمده كمرجعية أساسية ، و تبنى عليها الدعائم السياسية و الاجتماعية و التي جاء بها الأمن الإنساني في نقل التنمية المستدامة من التخطيط الأكاديمي للتطبيق العملي[13] ، إن علاقة التنمية بالامن البيئي تفترض وجود نوع من التناغم بين التخطيط التنموي و المعطيات البيئية ، فكل من عملية البناء التحتي و تهيئة الإقليم و العمران و البناء الاقتصادي ، تتطلب وجود مراعاة للبعد البيئي لتفادي الكوارث الطبيعية التي تهدد هاته العمليات و حتى بقاء الدولة ككل ، و قد بدأ الإتجاه لهذا بالأساس بعد كارثة تشارنوبل التي حدثت في القرن الماضي .[14]

و عموما فإن للتنمية المستدامة عدة أبعاد أساسية مترابطة و متكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط و التنظيم و الترشيد للموارد ، فتتداخل فيما بينها و تعتبر البيئة أساسا لكلها تتمثل في :

أ . **البعد الطبيعي** : و يرتكز على المحافظة على الموارد الطبيعية الأساسية لبقاء الإنسان حاليا و مستقبلا ، و كذا الحفاظ على التنوع البيولوجي و باقي الأنظمة الإيكولوجية .

ب البعد الاقتصادي : يرتكز على تحقيق غايات التنمية و الإنتاج و تلبية حاجات الدولة الاقتصادية دون المساس بالأنظمة الإيكولوجية و عدم الإجهاد البيئي

ج. البعد الاجتماعي : برتكز على ضمان العدل الاجتماعي في الفرص و الحاجات من صحة و تعليم و تنمية شاملة ، مع مراعاة حق الأجيال القادمة في هذه العملية .[15]

المحور الثاني : رهانات التنمية و تحديات البيئة في الجزائر.

أولا : المشاكل البيئية في الجزائر.

تملك الجزائر مؤهلات طبيعية كبيرة كونها أحد أهم البلدان تنوعا بيئيا ، فهي تحتل موقعا مهما مابين الأقليم الطبيعية ،لكن هذا الموقع فرض مجموعة من التحديات البيئية تتعلق أساسا بمدى مواجهة الدولة لها ، و تتمثل أهمها في :

أ. التلوث البيئي : تزايد المشاكل البيئية في الجزائر بشكل كبير بالتوازي مع النمو السكاني الكبير ،إذ كان له الأثر البارز على العناصر الطبيعية المتوفرة خاصة في ظل العجز في مجالات السكن و العناية الصحية ، و كذا الطاقة و المياه و الخدمات و غيرها من المتطلبات الأساسية .

يشكل تلوث الهواء من أهم المشاكل البيئية في الجزائر ، إذ تشكل الغازات الناتجة عن السيارات خاصة في المدن الكبرى ، و يضاف لذلك التلوث الصناعي فعلى سبيل المثال تحتوي الجزائر على ما يزيد عن 253 مصنعا للإسمنت يقع أغلبها في المدن الساحلة و الداخلية و تنتج كميات هائلة من الغبار و الأتربة الكلسية السامة ، و كذا مركبات تكرير البترول و مركبات المواد البلاستيكية و مركب تمييع الغاز ، و التي تقع أغلبها على السواحل ما يشكل خطر فعليا على المحيط الموازي ، فتسجل الجزائر أكثر من 353000 حالة إلتهاب شعبي و 544000 نزلة ربو سنويا ، و قد بلغت الكلفة البيئية بنحو 0.9 % من الناتج المحلي الإجمالي الوطني .[16]

و فضلا عن التلوث الهوائي فإن تلويث المياه يعرف نموا كبيرا ، إذ تخلف المنشآت الصناعية الملاصقة أغلبها للمجاري المائية ما بين أنهار و سدود و بحر مواد سامة و ملوثة و مواد كيميائية صلبة أو سائلة ، و من جهة أخرى فإن الموارد المائية في الجزائر تتخبط بين الندرة و التلوث ، فكل من السلوكات التبذيرية و الإفراط و تلويثها على قلتها .[17]

ب . التصحر : تشكل الصحراء منظومة واسعة تفصل المناطق المدارية في الجنوب ، و تشغل 87 % من مساحة البلد الإجمالية ، و تشهد الجزائر زحف متسارع الوتيرة لهذه المساحات الجافة نحو الهضاب العليا ، و تعد العوامل المناخية أشد المؤثرات على هذا الأمر إذ أدت الفترات الطويلة للتشمس في المناطق الجزائرية فيما يقارب 8 إلى 10 ساعات يوميا لزيادة نسبة التصحر ، و كذا النشاط الواسع للرياح خاصة الجنوبية التي تحمل معها الغبار الرملي نحو المناطق الشمالية .

و قد تأثرت المساحات الزراعية التي تتركز معظمها بالمناطق السهبية الجافة و الشبه جافة ، و التي تقدر ب 13820530 هكتار ما يمثل 69 % من مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر ، و التي يتصحر منها ما يقارب 3.53 % من مساحتها سنويا .[18]

ج. النفايات : لا تزال الجزائر تعرف صعوبات في مجال تسيير وضعية النفايات ، و هذا راجع لعدة عوامل متعددة الأشكال و لعل أبرزها التوزيع السكاني لا النظامي ، و يضاف لذلك ضعف الإنتاج و الزيادة المفرطة في الإستهلاك ، فقد تطور عدد النفايات بمعدل 2% ، فقد قدر ب 8.5 مليون طن سنة 2002 م بمعدل 1 كلغ للفرد يوميا ، و وصل سنة 2010 م إلى 9.9 مليون طن و مع التطور السكاني المتزايد الذي يتوقع أن يتجاوز 45 مليون نسمة مع حلول 2025 م فقد تتجاوز النسب المعقول[19] ، و مع هذا المعدل فإن عملية الرمي العشوائي المتزايدة تتزايد الخطورة على البيئة و الأفراد في حد ذاتهم

كون المواد الصناعية التي ترمى تؤثر على الكائنات الحية لإحتوائها على مركبات ضارة و ملوثة .

إن سوء تسيير النفايات الصلبة في الجزائر أصبح يمس المحيط البيئي بشكل كبير ، و هذا سواء من ناحية التسيير أو المراقبة فقد أكدت المديرية العامة للبيئة من خلال عمليات الجرد الدورية أن هناك نقص كبير في التكفل الحضري ، فتقدر مراكز المعالجة ب 1246 مركزا مزعة بشكل غير متساو على المستوى الوطني .[20]

ثانيا : رهانات الإنتقال البيئي و التنموي في الجزائر.

مع وجود مشاكل بيئية في الجزائر فإن مسألة الإنطلاق في التنمية المستدامة تفرض الاهتمام بالمشاكل الموجودة بالأساس ، و أمام هذا الواقع كان لزاما على الدولة وضع مخطط لمواجهتها ، فقد تم إستراتيجية عشرية 2001-2011 بهدف تخفيف آثار تدهور البيئة على مختلف الأوساط ، و كذا تطابق الإنتقال الاقتصادي مع الإنتقال البيئي ، و قد إقترح هذا النموذج تدعيم الإطار القانوني ببناء طاقات مؤسساتية تبنى على أساس مبدأين هما :

أ. **المبدأ الأول** : إدماج القابلية البيئية في إستراتيجية تنمية البلد قصد الحث على النمو الدائم و تقليص الفقر .

ب. المبدأ الثاني : وضع سياسات عمومية فعالة ترمي إلى تنظيم المظاهر الخارجية للبيئة يرتبط نمو نشاطها الاقتصادي أكثر فأكثر بالقطاع الخاص .[21]

أ/الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر:

-**البيئة في التشريع الجزائري** : انتهج المشرع الجزائري نهج المشرع الفرنسي في تعريفه للبيئة، بحيث قام بحصر مدلول البيئة ضمن العناصر الطبيعية و هذا في إطار ضبط لمفاهيم المصطلحات الخاصة بقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث جاء في هذا القانون على أن البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية و الحيوية كالهواء و الجو و الماء و الأرض و باطن الأرض و الحيوان و النبات بما في ذلك الارث الوراثي و أشكال التفاعل بين هذه الموارد و كذا المناظر و المعالم الطبيعية[22]

وقد تمثلت جهود المشرع الجزائري في مجال حماية البيئة في إصدار العديد من النصوص القانونية منها : القانون 01-19 في 2011 م الخاص بتسيير النفايات و خلق مؤسسات متخصصة في تسييرها ، والقانون 03-10 سنة 2003 م القاضي بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، أما القانون 04-09 سنة 2004 المتعلق بتنمية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، و تهدف هذه القوانين المتعلقة بأهمية ترقية البيئة في ضمان حق المواطنين في بيئة نظيفة ، و كذا ضرورة تشديد العقوبات على الأطراف المساهمة في تلويثها[23] ، و إجمالا يمكن تحديد أهم ماحملته هذه القوانين من معايير لحماية البيئة تتمثل في:

- معيار ضمان التنوع الإكولوجي و البيولوجي .

- معيار الإدماج و الإستبدال للعناصر الضارة بالأقل ضررا على البيئة .

- المعيار الوقائي و الحماية الإستباقية من كل ملوثات البيئة . [24]

أما فيما تعلق بالتصحر فقد تم إطلاق العديد من المشاريع لعل أقدمها السد الأخضر الذي يعمل كحاجز لزحف الرمال ، و كذا الحفاظ على رطوبة المناطق الشمالية في مواجهة موجات التصحر ، و يضاف لذلك مشاريع حماية المناطق الرعوية و

السهوب ، فقد تم إستثمار ما يقارب 37.5 مليالا دينار لحماية أزيد من 8.4 مليار هكتار من تقنيات غرس الأشجار ، و تشجيع الفلاحة الدائمة لحماية الأراضي من الجفاف .

وفي ذات السياق فإن الجزائر أطلقت عدة أنظمة لتنمية السهوب بالأساس تحت إشراف هيئة متخصصة و هي المحافظة السامية لتنمية السهوب ، و قد تم إثرها إعادة تشجير أكثر من 362 ألف هكتار ، و إنشاء 4 مشاتل كبرى و تثبت أكثر من 398 ألف متر مكعب من الكثبان الرملية ، يضاف لها دعم مشاريع للزراعات الرعوية و إنجاز ما يقارب 350 وحدة لحفر الآبار.[25]

ب/ الغاز الصخري واثره على البيئة :

الغاز الصخري أو الحجري أو ما يعرف باللغة الفرنسية **le gaz de schiste** وباللغة الإنجليزية **shale gas** هو غاز طبيعي يتولد داخل صخور السجيل التي تحتوي على النفط بفعل الحرارة و الضغط، و يبقى محبوسا داخل تجويفات تلك الصخور الصلدة التي لا تسمح بنفاذه . يتواجد الغاز الصخري في أعماق سحيقة يمكن أن تصل إلى ثلاث 3كيلومترات تحتّ الأرض حيث تترسب الصخور، و بذلك تكون أعمق من مكان تواجد المصادر الطاقوية الأخرى .[26]

مؤخرا فقد اكتشفت الجزائر حقول كبيرة للغاز الصخري خاصة بمدينة عين صالح ، التي تقع في الجنوب الجزائري و هذه الثروة الإضافية في قطاع المحروقات تعد أيضا مكسب وطني جزائري. إذ تحتل الجزائر في هذا المجال المرتبة الثانية عالميا في الاحتياطي للغاز الصخري بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[27] لقد أثار مشروع استغلال الغاز الصخري اهتمام الحكومة الجزائرية كطاقة بديلة عن الطاقات التقليدية، فالجزائر

رغم ما لديها من مخزون طاقوي نفط ، غاز تقليدي إلا أنها لم تتوانى عن تبني هذا المشروع وتطبيقه في الجنوب الجزائري ، مما أثار جدلا كبيرا حول الموضوع نظرا لما له من خلفيات اجتماعية ، سياسية واقتصادية. وخاصة الجانب البيئي لما له من اثار سلبية في هذا الجانب .

رغم أن تطوير الغاز الصخري يوفر فرصا للنمو الاقتصادي إلا أن مخاطر التلوث التي يسببها تثير جدلا كبيرا في الجزائر ناهيك عن الاستهلاك الكبير للمياه التي يتم ضخها لتكسير الطبقات الصخرية واسترجاع الغاز الصخري ، حيث أن من بين الاثار المترتبة على البيئة هو تلويث المياه الجوفية من خلال السوائل التي تستخدم في تقنية التشقق الحجري أو عن طريق تسرب غاز الميثان لان عملية حفر البئر الواحدة من آبار الغاز الصخري تحتاج مابين مليونيين وأربعة ملايين جالون من المياه ,وما قد يصل إلى ستين ألف جالون من الكيماويات الشديدة السمية [28]

ثالثا : التنمية المستدامة بين المأمول و الواقع في الجزائر.

عملت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة للبلاد في عدة مجالات ، من خلال وضع مشاريع مستقبلية لتبية إحتياجات الحاضر و ضمان المتطلبات المستقبلية ، و لعل أبرزها مشاريع تهيئة الإقليم و مشاريع الطاقة الشمسية في الجنوب ، و تم بناء هذه المشاريع على أسسين هما :

– إدخال البعد البيئي في الخطط و السياسات و تنمية الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية ، و كذا مواجهة التحديات البيئية الحضرية ، و تحسين عمليات تهيئة الأقاليم الحضرية بما يتناسب مع الأسس الطبيعية .

– الإعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي في إدارة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين التنمية البشرية تماشيا مع التنمية البيئية .[29]

و على هذا الأساس تم إنشاء المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة في 2003 م ، و أوكلت له مهمة وضع شبكات الرصد و قياس التلوث ، و كذا حراسة الأوساط الطبيعية و جمع و معالجة المعلومات المتعلقة بالبيئة و التنمية و المستدامة ، و يضاف لذلك المرسوم التنفيذي رقم 02–175 الذي أقر إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات ، و التي تساهم في تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ذات المجال والحرص على التنسيق مع الجهات المخولة بالتخطيط للتنمية المستدامة .

وعمليا لا تزال هناك عدة صعوبات في عملية حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة ، و يمكن تلخيصها في نفطتين أساسيتين:

– عدم التمكن من وضع آليات دقيقة لتحقيق التنمية المستدامة وفقا للمعايير الدولية بما يحفظ حق الأجيال القادمة .

– مسألة مراعاة التشريعات القانونية للخصوصية البيئة لكل منطقة، و ذلك لأنها غير محددة ، و تم وضعها لخطوط عريضة للبيئة بشكل عام دون مراعاة خصوصية المناطق المختلفة للبلاد.[30]

خاتمة :

إن الإدراك للعلاقة بين ثنائية الأمن و البيئة يعد أساسا لبناء التنمية المستدامة ، فالأمن البيئي يعد من بين أهم القضايا الأمنية الجديدة للدول، و التي إستفادت بدورها من توسيع مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة ، إذا فالمعطى الأبرز يدل على وجود

أولوية لحماية البيئة لدى الدول ، و قد تتأثر هذه المسألة بمدى قدرة الدولة ملائمة برامجها مع النشاطات الحمائية ، و يمكن تحديدها في مسألتين هما :

أ. مدى قدرة الدولة على التخلي على أنشطتها الحيوية التي تعتبر خطرا على البيئة .

ب. مدى قدرتها على التأثير على مواطنيها للإلتزام بسلوكات صديقة للبيئة .

و إنطلاقا من المعطيات السابقة فإن السلوكات البيئة تعتبر أهم خطوات التنمية المستدامة ، إذ أن فكرتها تنطلق بالأساس من وجود مقومات يتم التخطيط لها بما يضمن الاستقرار و الإستمرارية للعناصر المادية و المعنوية ، و لعل أهمها البيئة و قد قطعت الجزائر شوطا كبيرا في التشريعات الخاصة بهذا الأمر ، و كذا الأطر الهيكلية المنوطة بمتابعة نشاطات التنمية و مدى ملائمتها الحماية البيئية.

الهوامش:

[1] محمد سعد أبو عامود ، " الأمن و التنمية : أمن التنمية و تنمية الأمن " ، **مركز الإعلام الأمني** ، وزارة الداخلية البحرينية ، ص 02 .

[2] محسن عوض و كرم خميس ، **التنمية و الديموقراطية و تطوير النظام الإقليمي العربي** ، (القاهرة : المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، 2013) ، ص 88 .

[3] Rachel emas , " The concept of sustainable development : definition & defining principles **, brief for GSDR** , 2015 , P 02 .

[4] محسن بن العجيمي بن عيسى ، **الأمن و التنمية** ، (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011) ، ص 151 .

[5] محمد سعد أبو عامود ، **مرجع سابق** ، ص 03 .

[6] **Oxford Dictionary** , Security definition , link seen at 17/01/2019 : https://en.oxforddictionaries.com/definition/security

[7] سفيان منصووري ، افاق استراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي ، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية** ، جامعة باتنة ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر ، ص 16

[8] مروان محمد حج محمد، " الأمن في العلاقات الدولية– Security In International Relations "، **الموسوعة السياسية**، متحصل عليه من الرابط، تم الإطلاع عليه في 2020/04/01 :
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

[9]أمينة دير،" أثر البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة– دول القرن الإفريقي–"، **مذكرة ماجستير**، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بسكرة،2014.ص11.

[10] منى طواهرية ، " نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر " ، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية** ، العدد 11 ، مخبر الأمن ، جامعة باتنة 1 ، جويلية 2017 ، ص 159 .

[11] Olga skarlito , Environmrntal security and policymaking : concepts and practices in north America & europ , **Meerebiolog . beitr** , N 19 , Rostock , 2008 , P 170.

[12] محمد سعد أبو عامود ، **مرجع سابق** ، ص 05 .

[13] بوسطيلة سمرة ، " الأمن البيئي – مقاربة الأمن الإنساني " ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** ، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2013 ، ص 125 .

[14]محمد سعد أبو عامود ، **مرجع سابق** ، ص 07 .

[15] بوسطيلة سمرة ، **مرجع سابق** ، ص 124 .

[16] عبد القادر عوينان ، " تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر – " ، **مذكرة ماجستير** ، جامعة سعد دحلب ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، البليدة ، 2008 ، ص 132 .

[17] منى طواهرية ، **مرجع سابق** ، ص 166 .

[18] عبد القادر عوينان ، **مرجع سابق** ، ص 123 .

[19] العابد رشيدة ، " تسيير النفايات الصلبة الحضرية – دراسة حالة بلدية ورقلة – " ، **مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية** ، جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ورقلة ، 2008/2007 ، ص 69 .

[20] عبد القادر عوينان ، **مرجع سابق** ، ص 128 .

[21] عمارة هدى ، " البيئة و التنمية المستدامة ، تجربة الجزائر " ، **مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية** ، العدد 12 ، جامعة البليدة2، كلية الحقوق و العلوم السياسة ، 2017 ، ص 516 .

[22] عكـــوش يونـ س ، مـــــداغ سليم ، **مقتضيات حماية البيئة في ظل إشكالية استغلال الغاز الصخري في الجزائر** ، مذكـرة لنيــل شهادة الماستر في الحقـوق، جـــــامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ،كــلية الحقـوق و العـلـوم السياسية ، الجزائر ، 2015 ، ص 10.

[23] منى طواهرية ، **مرجع سابق** ، ص ص 166 ، 167 .

[24] ناصر مراد ، " إشكالية التلوث البيئي " ، **مجلة الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي** ، العدد 01 ، المجلد 06 ، المدرسة العليا للإحصاء و الاقتصاد ، الجزائر ، ص 170 .

[25] شماني وفاء ، " التصحر في الجزائر : أسبابه و آثاره على الاقتصاد الوطني – دراسة حالة بلدية العش ، برج بوعريريج – " ، **مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية** ،جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، بجاية ، 2010/2011 ، ص ص 75 ، 76 .

[26] عكـوش يونس و مـداغ سليـم ، **مرجع سابق** ، ص 56–57 –

[27] فؤاد الصباغ ،" الغاز الصخري الجزائري ومشكلة التلوث البيئي" ، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، نشر في2018/07/01، اطلع عليه في 2020/03/23، متحصل عليه من الرابط :

https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AE%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%88-%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AB-%D8%A7/

[28] زعيتر فضيلة، سامر حبيبة، **المعالجة الإعلامية لمشرع استغلال الغاز الصخري في الجزائر جريدة الخبر نموذجا** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في وسائل الإعلام والتنمية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،الجزائر، ص 62.

[29] عمارة هدى ، **مرجع سابق** ، ص 517 .

[30] منى طواهرية ، **مرجع سابق** ، ص 168 .

قائمة المراجع :

1. المراجع باللغة العربية:

أ.الكتب:

1. محسن عوض و كرم خميس ، **التنمية و الديموقراطية و تطوير النظام الإقليمي العربي** ، (القاهرة : المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، 2013).

[2]. محسن بن العجيمي بن عيسى ، **الأمن و التنمية** ، (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011) .

6. محمد سعد أبو عامود ، **الأمن و التنمية : أمن التنمية و تنمية الأمن** ،(البحرين: مركز الإعلام الأمني، وزارة الداخلية البحرينية ، د س ن).

ب.المقالات:

1. منى طواهرية ، " نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر " ، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية** ، العدد 11 ، مخبر الأمن ، جامعة باتنة 1 ، جويلية 2017 .

2. ناصر مراد ، " إشكالية التلوث البيئي " ، **مجلة الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي** ، العدد 01 ، المجلد 06 ، المدرسة العليا للإحصاء و الاقتصاد ، الجزائر .

3. عمارة هدى ، " البيئة و التنمية المستدامة ، تجربة الجزائر " ، **مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية** ، العدد 12 ، كلية الحقوق و العلوم السياسة ، جامعة البليدة 2 ، 2017 .

ج.المذكرات:

1. أمينة دير،" أثر البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة– دول القرن الإفريقي–"، **مذكرة ماجستير**، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بسكرة،2014 .

2.العابد رشيدة ، " تسيير النفايات الصلبة الحضرية – دراسة حالة بلدية ورقلة – " ، **مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية** ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2008/2007 .

3. بوسطيلة سمرة ، " الأمن البيئي – مقاربة الأمن الإنساني " ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر -3- ،2013 .

4. شماني وفاء ، " التصحر في الجزائر : أسبابه و آثاره على الاقتصاد الوطني – دراسة حالة بلدية العش ، برج بوعريريج – " ، **مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية** ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2010/2011 .

5. عبد القادر عوينان ، " تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر – " ، **مذكرة ماجستير** ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2008 .

6. عكـــوش يونس ، مـــداغ سليم ، مقتضيات حماية البيئة في ظل إشكالية استغلال الغاز الصخري في الجزائر ، **مذكـرة لنيـــل شهادة الماستـر في الحقـوق**، جـــامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ،كـلية الحقوق و العـلوم السياسية ، الجزائر ، 2015.

7. سفيان منصووري ، افاق استراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي ، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية** ، جامعة باتنة ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر .

8.زعيتر فضيلة، سامر حبيبة، المعالجة الإعلامية لمشرع استغلال الغاز الصخري في الجزائر جريدة الخبر نموذجا ، **مذكرة لنيل شهادة ماستر في وسائل الإعلام والتنمية**، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،الجزائر.

د.المواقع الإلكترونية:

1. مروان محمد حج محمد، " الأمن في العلاقات الدولية– Security In International Relations "، **الموسوعة السياسية**، تم الإطلاع عليه في 2020/04/01 ، متحصل عليه من الرابط،:

https://politicalencyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

2.فؤاد الصباغ ،" الغاز الصخري الجزائري ومشكلة التلوث البيئي" ، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، نشر في2018/07/01، اطلع عليه في 2020/03/23، متحصل عليه من الرابط :

https://www.politicsdz.com/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AB%D8%A/

2.المراجع باللغة الأجنبية:

1.Olga skarlito , Environmrntal security and policymaking : concepts and practices in north America & europ , **Meerebiolog . beitr** , N 19 , Rostock , 2008 .

2·**Oxford Dictionary** , Security definition , link seen at 17/01/2019 : https://en.oxforddictionaries.com/definition/security

3. Rachel emas , " The concept of sustainable development : definition & defining principles **, brief for GSDR** , 2015